دراسة العدد:

مقاييس التدين داخل المجتمعات الإسلامية والمسيحية

«مقاربة أولية اجتماعية تاريخية»

د. محمد العربي ولد خليفة

– باحث جامعي –



مقاييس التدين داخل المجتمعات الإسلامية والمسيحية
«مقاربة أولية اجتماعية، تاريخية»

د.محمد العربي ولد خليفة
-باحث جامعي-

المرجع الأول: حدود التأويل والتفسير.

تتفق كل المذاهب منذ بدء الرسالة المحمدية على الرجوع إلى نص واحد لا يشكك أي فريق في أنه تتريل من العزيز الحكيم، مما جعل الخلاف بينهما يقتصر على التفسير والتأويل في غير الأركان الخمسة الأساسية للإسلام، وهو موقف أجمع عليه الفلاسفة في كل العصور، وقد اطلعوا في زمن مبكر على التراث الإغريقي والهندي والفارسي واستفادوا من علومهم وفنوهم وآداهم.

إن الحرص الشديد على الأعمدة الخمسة للعقيدة وحماية حدودها من الدخيل والمشبوه من التأويل والتفسير هو ماجعل علماء الكلام بوجه خاص يتهمون من يخرج عن نصوصها القطعية بالدهرية أي تبني أفكار الفلسفة اليونانية[1]، وخاصة عند «طاليس» و«أرسطو»، هذا الأخير الذي تبنوا وطوروا مقولاته في علوم المنطق والأخلاق وخاصة رسالته أو وصاياه إلى ابنه «نيكو ماخوس»، وقد كان «أرسطو» وهو أب الفلسفة العقلانية المستشار المقرب من «الإسكندر الأكبر» أثناء أكبر توسع وازدهار عرفته الإمبراطورية الهيلينية.

أما التأثر بالثقافة الهندية فقد كان عن طريق التجارة والرحّالة وامتداد الإسلام إلى ماوراء النهر أو ما عرف في التراث الإسلامي بنهري «جيحون وسيحون» من

1)- الملل والنحل، الشهرستاني.

بلاد السند، ويرى بعض الباحثين أن لتلك الطقوس تأثيرًا كبيرًا في التصوف الذي يختلف عن التصوف السني بمسألة الحلول والتوحد المستمدة من البراهمية التي تعتنق فكرة التناسخ أي فناء الجسد وانتقال الروح إلى كائنات أرقى أو أدنى حسب سيرة الشخص ومدى اقترابه من «النيرفانا» أو صفاء الروح من أضرار الجسد، وهذا مايشير إليه الإستحمام في نهر «الكانج» وإلقاء رماد الجسد بعد حرقه في مياهه.

تمثل التأثير البراهمي في مسألة الحلول والتوحد التي عبر عنها الحلاج بمقولته الشهيرة «ما في الجبة إلا الله» و«إذا رأيته رأيتني وإذا رأيتني رأيته» واسمه الكامل «السهرودي المقتول»[1] وليس حامل نفس الإسم من تيار التصوف السني، وقد أنزلت السلطة السياسية بتأييد من الفقهاء أشد العقاب بروّاد التصوف الحلولي.

أما الديانة الفارسية الزرادوشتية والمانوية وهي التي ترى وجود إله للخير وآخر للشر، فقد كانت شبهة بالعودة إلى عبادة النار والمجوسية في تعبير القدماء، وكانت تلك الشبهة سببا للإقصاء والمحاكمة لكثير من الأدباء والمفكرين والمقربين في بلاطات الخلفاء والأمراء، و لم يمنع ذلك من تأثير الثقافة الفارسية على نظام الإدارة وفن الحياة وخاصة خلال القرون الثلاثة الأولى للدولة العباسية على الرغم من ظهور بعض النزاعات الشوفينية ضد «العجم» وإعلاء الإنتساب للعرب وهو مايخالف التعاليم الصريحة للإسلام، وربما كانت من أسباب رد الفعل الغاضب للأمازيغ أو البربر في بداية الفتح الإسلامي للجزائر وشمال إفريقيا وخصوصا قبل أن يتعرف أهل المنطقة على سماحة الإسلام وخلوّه من النزاعات العرقية فاعتنقوه وتفانوا في حمايته والدفاع عنه كلهم بلا استثناء، و لم تختف مع الأسف تلك النزاعات وأصبحت من أسلحة التعبئة أثناء الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي.

ولابد من التذكير بأن علماء وفقهاء وفلاسفة فارس القديمة ساهموا في اثراء الحضارة الإسلامية بقسط وافر، مثل توثيق الحديث النبوي الشريف وعلوم اللسان

1)– إسمه الكامل أبو الفتوح يحيى بن حبش بن أميرك السهرودي، ويلقب «بشهاب الدّين» يعدُّ مؤسِّسًا للفكر الفلسفي الإشراقي.

وتعقيد اللغة العربية وترجمة روائع الآداب الفارسية، وقد كانت إيران على المذهب السني حتى ظهور القوة العثمانية من «بورصا» القريبة من مدينة «إسطنبول» وعندئذ تحولت إلى المذهب الشيعي على يد الصفويين في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي للإحتياط من المد العثماني في أوج قوته.

نعود بعد هذا العرض المبسط جدا لبعض التيارات الدينية والسياسية التي شهدتها حضارة تمتد بين ثلاث محيطات هي المحيط الهندي والأطلسي والهادي، قد تدفع غير المختصين لمزيد من المطالعة، ونعود لتدقيق بعض المفاهيم والمصطلحات الشائعة اليوم بغرض المطابقة مع تسميات أخرى مستعملة في الأدبيات الغزيرة حول الإسلام وتياراته الراهنة وتعميمها أحيانا على الإسلام عقيدة ومسلكية بدون أن نقلل من شأن العقائد الأخرى، فقد كان جواب نبينا صلى الله عليه وسلم في بداية الدعوة للطرف الأقوى «لكم دينكم ولي ديني».

نحن لا نجد في تاريخ الفكر الإسلامي مقابلا لكلمة «أنتقريزم» الفرنسية الأصل حسب ما ورد في الموسوعة العالمية[1]، كما سنرى فيما بعد، يعود السبب إلى عدم اعتراف الإسلام بالعصمة لمختلف رجال الدين، واعتباره التقوى والصلاح هي المقاييس الوحيدة للقيم الثلاثة العظمى وهي الحق والخير والجمال، وعلى العكس من ذلك فإن المسيحية (الكاثوليكية) تخلع العصمة على البابوية، وتعتبر رجال الدين بشرا من نوع خاص يملكون وحدهم الحق في التعامل مع نصوص الإنجيل وتنظيم العلاقة بين المسيح عليه السلام وأتباعه، بحيث أن رجل الدين ليس عالما بشؤون الدين فحسب، بل يملك أيضا حق الغفران (التوبة) والتكفير، ويمثل بناءا على ذلك سلطة حقيقية في المجتمع القديم.

وقد بلغت تلك السلطة أقصى قوتها في الموراسية «Maurrassisme» التي جمعت بين الوطنية الشوفنية والمسيحية الكاملة في ألمانيا النازية (الصليب المعقوف رمزا للدين

1) - الموسوعة العالمية، طبعة 1998م، ص:1246.

والوطن) وإيطاليا الفاشية (القمصان السوداء لباس رجال الدين) وتحية العلم في الولايات المتحدة الأمريكية (وضع اليد على القلب رمزا لتقديس الله والوطن) كما تقول المكارثية التي نكلت بالمشبوهين بالشيوعية، وقد شهدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ظهور العديد من الحركات الأصولية (الإنتيقرية) لا تهتم السلطات والإعلام بتلك الحركات إلا عند حدوث مذابح بين أعضائها، يتوفر البعض منها على ميليشيات مسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية) أو مخابر لصنع الغازات السامة (اليابان) وتدين بالطاعة العمياء لرهبانها الأكبر لدرجة قبول الإنتحار الجماعي (أوروبا).

لم يعترض معظم الفلاسفة الإسلاميين على أصول العقيدة الواردة في النص القرآني، ولكن خلافاتهم الأساسية كانت في علاقة المعقول بالمنقول ومدى الإنفتاح على الثقافات الأخرى وخاصة الهيلينية، كما هو الشأن بالنسبة لابن رشد وقد كان هو نفسه قاضي القضاة أي رئيس المحكمة العليا في التعبير الحالي.

ولا تقدم الدراسات التي قام بها كبار المستشرقين في هذه المسألة مثل رينان (Renan) وماسنيون (Massignon) ولاووست (Laoust)، لا تقدم أي دليل مقنع على أن كبار العقلانيين الإسلاميين كانوا ملحدين أو منكرين لقواعد العقيدة الإسلامية (Hétérodoxes) ولم يكن للحركة الراوندية وشكوك أبو العلاء المعري والجونيات المستهترة بأصول العقيدة أي تأثير يذكر على الوضع العام للعقيدة، أو على الأصح فإن أثر تلك المواقف لم يتجاوز ما أحدثته رواية سليمان رشدي عن «الآيات الشيطانية» (The Stanic virses) أي اللامبالاة أو التوظيف السياسي.

وقد عادت مسألة التكفير والردة عندما أهدر الخميني دم رعية هندي من الأقلية المسلمة المقيم في بريطانيا، واستغلت الأجهزة المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحتى بعض البلدان العربية المتخوفة من انتشار الثورة الخمينية تلك الفتوى، فوظفوا جميعا هذه الفتوى ضد إيران، وقد أحياها مؤخرا القرضاوي عندما أهدر دم القذافي، لا أدري ما رأي أهل الإفتاء عندنا غير أن المعروف في فقهنا أن

المتهم بريء حتى تثبت التهمة، تحملها المقولة المشهورة «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، واشتراط أن يكون الشهود من العدول، أي يحظون بالثقة، وهو ما يشبه المحلفين في المحاكم، ولكن لايتحدث أحد عن القتل المباح وبدون محاكمة في إعلانات القتل بثمن يقدر بملايين الدولارات: «أحضر المتهم فلانا حيا أو ميتا» (wanted dear or a live).

لقد بقي النص القرآني المصدر الأوحد للعقيدة والشريعة، و لم يذكر الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» ولا ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والنحل» ولا البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» ولا ابن تيمية في كتابه «الرسائل» ولا الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» أي فرقة أو مذهب رفض المرجعية القرآنية.

وعلى الرغم من العاصفة التي أثارها المعتزلة في بداية الخلافة العباسية حول خلق القرآن، فإن الهدف لم يكن التشكيك في النص القرآني، وإنما كان السبب هو التأكيد على فكرة التتريه ومشكلة الصفات الإلهية، وقد تبنت الدولة هذه الفكرة لمدة وجيزة ثم تراجعت عنها، عندما أدركت انعكاساتها السلبية بين علماء الدين وعامة الناس، لم تؤد الهزات السياسية العنيفة التي أصابت «دار الإسلام» في وقت مبكر إلى خمود الأفكار والتيارات والمذاهب، بل على عكس ذلك فقد انتشرت المناظرات وتكونت مدارس فلسفية وعلمية وأدبية وسياسية، نجد ما يشبه المحاضرات عنها في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، ويقدم العلامة «آدم ميتز» أستاذ الحضارة الإسلامية في جامعة بازل السويسرية نماذج عديدة منها (في كتابه حضارة الإسلام: وخاصة المجلد الثاني)، والملاحظ أن المدارس السياسية والنشاط الدبلوماسي للدولة لم تحظ بما تستحقه من عناية من طرف أهل الإختصاص في بلداننا طيلة القرنين الأخيرين، فقد اهتمّ بهذا العمل كثير من المستشرقين من الألمان بوجه خاص، مثل فلهاوزن (wel-hausen) وشبرينجر (Sprenger).

وقد خصص الباحث الهندي «محمد حميد الله» رسالته للدكتوراه لهذا الموضوع تحت عنوان وثائق عن الدبلوماسية الإسلامية.

المرجع الثاني: أثر الصراع الإيديولوجي على النشاط الفكري.

لم يمنع الخلاف السياسي الكبير بين السلطة القائمة وهي الحكم السني والمعارضة وهي أساسا الشيعة بفرقها الكبيرة مثل الإثناعشرية والزيدية من تطوير السلطة والمعارضة معا لأطروحاتهما الإيديولوجية وإقامة أنساق مذهبية كاملة امتدت آثارها إلى الفلسفة والتشريع (الفقه على المذاهب الأربعة، والجعفرية وتراثها بالنسبة للشيعة) والسياسة وخاصة نظرية الإمامة، أي طبيعة السلطة ومصدر الشرعية، ومن بين المقاربات التي ظهرت في بداية القرن الماضي دراسة علي عبد الرزاق بعنوان: الإسلام وأصول الحكم 1925، ورشيد رضا بعنوان الخلافة والإمامة 1941م، محمد حميد الله عن الإسلام وأسس الحكم Muslim Conduct of Stale، مالك بن نبي في دراسته عن توجه الإسلام ومحمد أركون في دراسته عن أنماط الضمير الإسلامي.

والواقع أن هذه القضية كانت مطروحة منذ صدر الإسلام في حضارة دارت أساسا حول النص القرآني وسيرة الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم، مثل قوله تعالى: ﴿**وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى**﴾[1] و﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا**﴾[2]، وظهرت مبكرا في صورة صراع دموي بين الخليفتين علي ومعاوية وهما من الصحابة المقربين من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يتسع المجال هنا للنظر في مضاعفات ذلك الصراع على الجانب المذهبي والسياسي الذي كانت الجزائر إحدى ساحاته في الدولة الفاطمية.

المرجع الثالث: المفاهيم: الدلالة ومجال الإنتشار.

يتضح من العرض السابق أن مصطلح الإنتيقرية لا يتطابق في مدلوله الراهن على مجمل الصراعات الفكرية والمذهبية سواء كانت سياسية أم دينية ولا تقدم الحنبلية

1) – سورة الضحى، الآية: 07.
2) – سورة الإسراء، الآية 93.

(مدرسة الإمام أحمد بن حنبل وأتباعه) الذين عرفوا فيما بعد بالظاهرية، وخاصة عند ابن حزم الأندلسي مقابلا صحيحا لمفهوم الأنتيقرية، إذ هي أقرب للإنتقرالية (Inte-gralisme) أي تفضيل النص، أو المنقول عن المصدرين الأساسيين للعقيدة والشريعة وهما القرآن وصحيح السنة، على المعقول أي الإجتهاد والقياس، أما في حالة عدم وجود نص، فإن القاعدة العامة هي أن غير الممنوع هو مباح إلا إذا سبب ضرراً للجماعة، وهنا باب واسع للإجتهاد في تحديد الضرر للمجموعة المحلية والوطنية وتمارسه فعلا جماعة «العقال» أو «ثاجماعت» أو «العزابة» أو «أميموكال» في مختلف جهات الوطن.

ولا ينطبق مدلول الإنتيقرية أيضا على حركات التمرد الواسع النطاق التي كادت تطيح بالسلطة في العهدين الأموي والعباسي مثل ثورات الزنج والقرامطة والعلويين والخوارج...على الرغم من أن السلطة التنفيذية انتقلت منذ نهاية القرن الأول إلى أيدي مسلمين غير عرب، وأحيانا غير مسلمين أصلا، يقول «آدم ميتز» في المجلد الأول من دراسته بعنوان حضارة الإسلام: «ومن الأمور التي تعجب لها كثرة عدد العمال (الولاة) والمتصرفين (رجال الإدارة) من غير المسلمين في الدولة الإسلامية فكأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام وقد تقلد ديوان الجيش (وزارة الدفاع) رجل نصراني مرتين في أثناء القرن الثالث...وكان المتصرفون (رجال الإدارة) النصارى واليهود يقسمون اليمين، شأنهم شأن المسلمين».

وتشير الأمثلة الكثيرة التي يذكرها الباحث إلى أن الإسلام في تلك العصور أعطى حق المواطنة ولم ينقص غير معتنقيه بسبب عرقهم أو عقيدتهم ويظهر أن الخوارج —وهم في الغالب من غير سكان المدن– قد أقاموا احتجاجاتهم وكفاحهم على المطالبة بالشرعية الشعبية والديمقراطية المباشرة واتخذوا موقف المعارضة المتشددة، حتى تمكنوا من تأسيس دولتهم الرستمية بعيدا عن مركز السلطة في دمشق وبغداد، في تيهرت (تيارت حاليا) بالغرب الجزائري، مع تجاوزات كثيرة كانت في الحقيقة رد

فعل للقمع الشديد الذي تعرضوا له مما أثر على مواقف فصلين منهم وهما «الأزارقة» و«الصفرية»، وتميزت «الإباضية» في الجزائر بانتمائها الوطني والمحافظة على تنظيم اجتماعي يحافظ على المذهب بدون تسلط أو تطرف.

نقول في هذا السياق أن في الجزائر خصوصيات محلية وتنوع ثقافي واضح للعيان لاعلاقة له بالعنصر (الإثنية) ولا (بالقيطوية المذهبية) المؤدية للإنغلاق والكراهية فأهل ميزاب منتشرون في كل أنحاء القطر وكذلك أهل منطقة القبائل والتوارق الذين يشتركون جميعا بمواطنية واحدة بدون تمييز بسبب العرق أو اللون ومن النادر أن يسأل جزائري أحد مواطنيه: أنت من أي مذهب؟ ونعرف أن داخل التنوع هناك تنوع طبقي (الأعيان) وحتى بالرجوع إلى الأنساب، نجده على سبيل المثال في «زواوة» حيث لايتزوج الأشراف (إمبراضن) من خارج المنتمين للشجرة إلى وقت قريب قبل تقلص العائلة الممتدة وهم عادة من حفظة القرآن الكريم وينتسبون للشجرة النبوية، وليسوا من الأثرياء، فعلامتهم الأهم هي الإستقامة في السرّ والعلن، وليس لأنهم وكلاء عن الدين أو أكثر تدينا من الآخرين.

المرجع الرابع: أين يبدأ المنقول وإلى أين يصل المعقول في حالات التخلف والتقدم؟

على أي حال ليس من السهل متابعة البذور الأولى للعلاقة بين الدين والسلطة، فلم يفصل «ابن رشد» وهو المتبحر في علوم العقل والنقل شيئا في بيانه الهام الذي ظهر في صورة كتاب بعنوان: «فصل المقال في مابين الحكمة والشريعة من اتصال» وأدين هو نفسه من طرف الفقهاء أي السلطة القضائية الخاضعة للسلطة السياسية، ولكن ابن رشد الذي كتب أثناء محنته سنة 592هــ (1195) مؤلفه الهام «مسائل في المنطق» لم يكتف بانتقاد الإمام أبي حامد الغزالي صاحب «تهافت الفلاسفة» واتهامه بالسفسطية في مؤلفه بعنوان: «تهافت التهافت»، بل انتقد أيضا «ابن سينا» و«الفرابي» واتخذ موقفا قريبا من الأشعرية. في مسألة القضاء والقدر العويصة على

الفكر الفلسفي المحض، فقد أحالها «أفلاطون» في القرن الثالث قبل الميلاد أو «أفلاطن» كما يسميه الكندي- في محاورته الرائعة «فيدون» إلى عدد كبير من الآلهة المختصين في تسيير شؤون البشر والطبيعة، وقد أثر تلميذه المتأخر «أفلوطين» على الفلاسفة الإسلاميين منذ منتصف القرن الثاني للهجرة فوصفوه بالإلهي، بعد أن ترجمت تساعياته القريبة من الإشراقية الصوفية.

لقد رفض المناخ المتخلف أفكار ابن رشد مثلما سيرفض فيما بعد أفكار رجل آخر هو «ابن خلدون» (المتوفي سنة 808هـ/ 1411هـ) لأن الثقافة كانت متقدمة على السياسة في مجموع العالم الإسلامي، حتى القرن الرابع الهجري عندما بدأت تظهر السلطنات والإمارات وتدخل في حروب بينية وتستنجد بالقوى الأجنبية، ماأشبه الليلة بالبارحة!

بدأ التخلف السياسي والإجتماعي يجتاح الأمة في وقت مبكر (نهاية القرن الثالث للهجري، بداية القرن الحادي عشر ميلادي) انتبه إليه واحد من علماء التاريخ الإجتماعي وهو المسعودي يقول في موسوعته متخوفا ومحذرا مايلي:

«ضعف الإسلام في هذا الوقت وذهابه وظهور الروم على المسلمين، وفساد الحج، وعدم الجهاد، وانقطاع السبل وانفراد كل رئيس وتغلبه على الصقع الذي هو فيه، كفعل سلوك الطوائف بعد مضي الإسكندر...ولم يزل الإسلام مستظهرا إلى هذا الوقت، فتداعت دعائمه ووهن أساسه، وهي سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة في خلافة المتقي...والله المستعان على ما نحن فيه»[1]

ويوافق التاريخ الذي يحدده المسعودي (332هـ) سنة 944م، إذ لم تنته الألفية الأولى حتى وصل الحكم إلى أقصى درجات الضعف والتدهور مما يدفعنا إلى ترجيح فرضية تاريخية، مفادها أن السبب الرئيسي لتخلف العالم الإسلامي هو تفكك السلطة

1)- موسوعة مروج الذهب، المسعودي، الجزء02، ص 93.

المركزية وعجزها عن الإستفادة من الإنتاج الثقافي الذي بلغ أوجه خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة (900 و1100م)، يقول شمس الدين المقدسي في نص بالغ الأهمية : «كانت «يعني بغداد» أحسن شيء للمسلمين، وأجمل بلد، وفوق ما وصفنا، حتى ضعف أمر الخلافة، فاختلت وخف أهلها، فأما المدينة فخراب، والجامع فيها يعمر في الجمع... وهي في كل يوم إلى وراء... مع كثرة الفساد، والجهل والفسق وجور السلطان»[1].

وتذكر مؤلفات أخرى لا يتسع المجال لذكرها في هذا السياق أن عددا كبيرا من علماء الدين والمفكرين من أعلى طراز قد نكلت بهم السلطة و أعدموا بدون محاكمة أو اغتالتهم أجهزة المراقبة والقمع، لأنهم وقفوا ضد التروات والانحرافات مثل ذلك القاضي الذي أعدم داخل قاعة الاجتماع لأنه رفض تزكية أو الموافقة على توليه سلطان غير منتخب ولا يزيد عمره على ثلاثة عشر عاما.

يبدو إذن أن من أسباب التطرف المذهبي (على أساس ديني أو غيره) هو في الأغلب الأعم بحث عن القيم الملجأ للتخفيف من وطأة البؤس أو الاضطهاد أو انعدام العدالة الاجتماعية، ويكثر في الأمثال والوصايا المتداولة بين عامة الناس دعوة المحرومين والمظلومين للصبر في انتظار إنصافهم في الدنيا أو الآخرة، وعلى الرغم من أن ثورة التحرير لم تكن دينية أي ضد الفرنسيين لأنهم مسيحيون، بل لأنهم معتدون متجبرون، فإن الفهم الشعبي للإسلام حافظ على مزيج من الأمل والإرادة في النصر قبل 1954م وطوال حرب التحرير.

تعرضنا لهذا الرأي بشيء من التفصيل في دراسة بعنوان «الأزمة المفروضة على الجزائر» نشرت سنة 2000 وقد تعرض لهذه الفكرة أ.سافان في بحث تحت عنوان «ابن تيمية أب الثورة الإسلامية».

1)- كتاب العيون، الجزء02، ص 120، طبعة 1906م.

E.SIVAN=IBN TAYMIYA، fathre of islamic revolution، in revue en-counter، MAY 83 ،yale univer، USA.

كما أيدها أو فندها عدد من الباحثين الجزائريين نذكر منهم على سبيل المثال محفوظ بنون، أ رواجية، محمد حربي، هواري عدي، سليمان زغيدور، رشيد بوجدرة، رمضان رجالة، مصطفى الأشرف، محمد هادف، نشر معظم تلك الأبحاث والمقالات في الخارج (فرنسا بوجه خاص) وبعضها في صحف تصدر في الجزائر.

وقد حدد «بول دي فارج» عددا من السمات الغالبة في السلوك عند من يجدون في التدين الملجأ على النحو التالي 1 - التشدد الأخلاقي، 2 - الخوف من المستقبل، 3 -التعلق بالكمال الأمثل (perfectionnisme)، 4 – العدوانية وتصلط الأنا الأعلى.

استخدم الباحث نظريات التحليل النفسي وعلم النفس المرضي Psycho-pathologie ومنهج الملاحظة ودراسة الحالة في مجتمع كاثوليكي وآخر مسلم، وهو يؤكد بأنه على اطلاع على الإسلام وعلى معرفة جيدة بالكاثوليكية، غير أن توصيفه لما هو طقوس هلوسة وما هو طقوس عادية عند المسلمين (الطهارة مثلا) لا يؤكد معرفة جيدة بالإسلام في متونه المؤسسة (القرآن والسنة) وليس في الممارسات الشعائرية.

المرجع الخامس: البابوية وغلق باب الاجتهاد.

إذا عدنا إلى مفهوم الانتيقرية كما اشرنا إليه في البداية فان الكتابات حتى بداية السبعينات تحصره في الصراعات الداخلية للكنيسة الكاثوليكية والمرادف لها في اللغة الانكليزية هو الأصولية (Fondamentalisme)، والكلمة الأولى تعني في المصطلح اللاهوتي الكاثوليكي التقيد التام بتعاليم الكنيسة وممثليها ورفض أي تغيير يأتي من الناسوت إلى اللاهوت، فالكاثوليكي إما أن يكون كاملا (Intégral) أو لا يكون على الإطلاق وقد عبرت البابوية في عهد ليون الثالث عشر سنة 1899

(Leon XIII) في المجلة الناطقة باسمها المعروفة باسم سفيلا كاثوليكا (La civilla cattolica) عن هذا الموقف بمنشور جاء فيه: «إن مبادئ الكاثوليكية لا تتغير سواء بمرور السنين أو بتغير البلدان، ولا باكتشافات جديدة (في ميدان العلوم) ولا لتحقيق المنفعة. إن تلك المبادئ هي دائما ما علمه لنا المسيح وحددته المحافل (Conciles) وما قام به الأولياء (Sains) وما دافع عنه العلماء (Docteurs)، ينبغي أخذ تلك المبادئ كما هي أو تركها كما هي، من يقبلها في كمالها وصرامتها هو الكاثوليكي، أما الذي يتأرجح ويتهرب ويتكيف مع العصر يمكنه أن يختار الاسم الذي يشاء، ولكنه أمام الله وأمام الكنسية متمرد خائن»، ظهر هذا الموقف البابوني القوي في نهاية القرن التاسع عشر (1899م) للتنديد بحرية التجديد الفكري في فرنسا التي أدانتها الكنيسة سنة 1907م، وتبقى العلاقة بين البنت البكر للكنيسة (فرنسا) والبابوية غامضة، ويشوبها الحذر حفاظا على اللائكية المعلنة في بداية القرن الماضي لأسباب تاريخية وجيوسياسية في أوربا التي كان أغلبها في أنظمة ملكية، باستثناء جنوبها فإن بلدان الشمال على المذهب البروتستانتي الأكثر انتشارا خارج بولندة.

إن الكنيسة التي كانت طوال العصور الوسطى الأوربية في حلف مقدس مع الإقطاع والأمراء، ولم تلعب دورا بارزا في «الثورة» البرجوازية، وجدت نفسها بدون حليف في السلطة الجديدة، وفي انتظار تحالف جديد، نجحت الكنيسة في عقد هدنة مع النظام القائم تحت شعار الدفاع عن النظام الاجتماعي المسيحي، حتى قال أحد الملاحظين في منتصف القرن العشرين: يوجد في شوارع روما قوافل من القمصان السوداء (لباس رجال الدين) تفوق كل الألوان الأخرى، وتمكنت الكنيسة عن طريق منظمات العمل الكاثوليكي للشباب (Action catholique de la jeunesse) من العودة بقوة إلى الساحة، ثم أصبحت شريكا وموجها أساسا للسياسة بعد الثورة البلشفية وظهور المعسكر الاشتراكي في نهاية الحرب العالمية الثانية فتجندت لإسقاطه من الداخل ومناوشته على الحدود، وقد ساهمت في عهد البابا الأسبق في هدم البناء السوفيتي وعودة موسكو إلى أحضان الارتوذكسية ومسحت تعاليم ماركس ولينين وستالين، وأخذ الإنجيل وصليبه مكان المطرقة والمنجل، واستعادت روسيا اثنين من ثوابت القومية وهما المسيحية الارثوذكسية ومآثر القيصرية.

ولابد أن نلاحظ هنا بأن الأنتيقرية وهي خاصية الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية تمتزج اليوم في هذا البلد بالوطنية والقيم السلوكية الأكثر حداثة فيحدث الناس هناك عما يخالف المعايير (Normes) وطبيعة الأشياء ويصفونه بأنه غير كاثوليكي (C'est pas catholique) أي غير منسجم مع المرجعية الجماعية في اللغة الشعبية.

من دوافع هذه الورقة إدراكنا للنقص الذي تعانيه في بلادنا الدراسات المتعلقة بتاريخ الأديان المقارن من جانب التنظيم والملاحظة الميدانية من متخصصين في علم الاجتماع الديني.

من المؤكد أن التحليل السابق للعلاقة بين التخلف وضعف الدولة ومفهوم التشدد المذهبي هو تحليل جزئي، ومن المحتمل أن يكون غير مقنع لمن يهوى الجدل، ولكننا «نختمه بملخص لكتاب صدر في ألمانيا في نهاية سنة 2002 لأحد كبار أساتذة اللاهوت المسيحي هو هانز كروغ (Hans krug) من جامعة توبنغن بعنوان» العقيدة الكاثوليكية مشروحة للمعاصرين»، يقول كروغ الكاثوليكي جدا «إن الحقيقة قيمة مشتركة بين الأديان الثلاثة الرئيسية وهي اليهودية والمسيحية والإسلام، وأن من بين الاثني عشر مبدأ التي تقوم عليها العقيدة الكاثوليكية إلى اليوم، فإن قضية عصمة البابا والكنيسة غير مقبولة في اللاهوت والعقل، وأن أغلب تلك المبادئ ينبغي الإيمان بها إذ من المستحيل التدليل عليها عقليا أو تاريخيا، لأن المسيح (عليه السلام) لم يؤسس في حياته أية كنيسة وأن القول المسلم به في المسيحية بوجه عام ومؤداه أن المسيح افتدى البشرية كلها يلغي فكرة الحساب ويضطرّ الكنيسة إلى تحمل مسؤولية المطهر لنفوس المذنبين والأشقياء»، وقد أثار هذا الكتاب نقاشا واسع النطاق في ألمانيا وبريطانيا، داخل وخارج الجامعات، وصدر خلال سنة واحدة كتابان ضده، وإما كتاب هانز كروغ فقد أعيد طبعه مرتين خلال تلك السنة نفسها.

وتذكر مقولات (كروغ) عن الكنيسة والغفران بصيحة الشاعر الانجليزي توماس مور(1852-1779) Th.Moore: (اغفر لي يا إلاهي... ! فإذا كانت الجنة كما يصفها محمد، فإني سأعبد «الله» على دينه)، ومهما كانت نوايا هذا الشاعر، فإن الترغيب أفضل من الترهيب والإقناع أعمق أثرا من الإكراه.

وقد تدارك قادة الفكر الديني في الكنيسة الكاثوليكية الوضع فاختاروا بابا من معقل الديانة الكاثوليكية وهي أمريكا اللاتينية (بعد بولندة في أوربا) بعد أن قدم البابا السابق أول استقالة في تاريخ البابوية لم يكشف عن دوافعها المبررة، وقد تكون تشدده في تطبيق التعاليم الإنجيلية، وقد كشفت زيارة البابا الجديد فرنسوا من أصل أرجنتيني إلى البرازيل في نهاية شهر جويلية الماضي عن التوجهات الإصلاحية للراهب الأكبر في روما وانفتاح الكنيسة عن التحولات الجارية في عالم اليوم وخاصة سعيه لاستعادة مصداقية الكنيسة لدى الرأي العام وأهمية استقطاب الشباب،كما تبين في الحشد الكبير بمناسبة إحياء الأيام العالمية للشباب، و تخليص مؤسسات الفاتكان من تهم الفساد والانحرافات الجنسية التي لوثت سمعتها في السنوات الأخيرة وتقديم عدة فتاوى أحيانا نصف قطعية فيما يتعلق بالزواج المثلي والأطفال المولودين خارج الزواج الديني والمدني، والعمل على تخليص البابوية من البيروقراطية الثقيلة والأبهة البروتوكولية.

لم تحظ بوادر التحول في كنيسة روما بمقاربات علمية للتعرف على أسبابها وآثارها داخل مجتمعاتها التي تقود حداثة العصر وما يجري في مؤسسة دينية بعيدة في الظاهر فقط في شؤون السياسة، وهي على أي حال على مقربة من الجزائر وكثير من بلدان جنوب المتوسط ورأيها مهم فيما يحدث في عالمنا الإسلامي المضطرب، وتذكرني هذه الملاحظة بصيحة المرحوم مولود قاسم نايت بلقاسم في أحد مؤتمرات الفكر الإسلامي قائلا: متى أرى إماما أو شيخا من معلمي القرآن يركب دراجة نارية يتحرك ويحرك(!)